الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيواقتصادية

Russian security energy as a geo-economic approach



طالب الدكتوراه/لخضر نويوة *

جامعة محمّد خيضر- بسكرة، الجزائر

lakhdarnouioua@gmail.com

الدكتورة/ نسيمة طويل

جامعة محمّد خيضر – بسكرة، الجزائر

madirahma@netcourrier.com

تاريخ الاستلام:2018/10/25 تاريخ القبول للنشر:2018/11/17



ملخّص:

تهدف الدراسة لفحص واقع الأمن الطاقوي الروسي في ظل بيئة أمنية إقليمية غير مستقرة في بعدها العام وما تشهده من تنافس جيواقتصادي حاد في بعدها الخاص. لتنتقل الدراسة محاولة ما أمكن فحص محتوى التهديدات الجيواقتصادية المتأتية من الجوار الأوروبي بما يشكله من دول الاتحاد الأوروبي كمؤسسات، ومن الجوار الآسيوي بما يتضمنه من فرص وتهديدات أمنية.

لنصل في الأخير، لرصد الترتيبات الأمنية الروسية على الصعيدين الأوروبي والآسيوي لمواجهة التهديدات الأمنية الطاقوية للأمن الوطني الروسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الطاقوي، جيواقتصاد، التهديدات الجيوقتصادية، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

The study aims at examining the reality of Russian security energy in an unstable regional security environment in its general dimension and the severe geo-economic competition in its own dimension. The study tries to examine the contents of the geo-economic threats from the European Neighborhood, including the EU, Asian, including opportunities and security threats.

Finally, to monitor Russian security arrangements at the European and Asian levels to counter the security energy threats to Russian national security.

Key words: *Security; security energy; geo -economic; geo-economic threats, European Union.*

* المؤلف المراسل.

مقدّمة:

احتل أمن الطاقة محور النقاشات الأمنية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، نظرا لأهميته الاستراتيجية للأمن الوطني الروسي، ولمكانته ضمن ترتيبات البناء الاقتصادي العام للدولة الروسية ما بعد السوفييتية. كما ضغطت ظروف الفترة الراهنة للوضع الطاقوي العالمي ضمن بعده العام والروسي في بعده الخاص على السياسات الروسية نحو محاولة أمننة قطاع الطاقة في ظل بيئة إقليمية متغيرة.

لذلك نطرح الإشكالية التالية:

- كيف واجهت الدولة الروسية التهديدات الأمنية لأمنها الطاقوي في ظل بيئة جيواقتصادية متغيرة؟

الفرضية الرئيسة:

توفر المقاربة الجيواقتصادية الروسية لأمن الطاقة، آليات تجارية ومالية مساعدة للتخفيف من حدة التهديدات الأمنية ضمن المجالين الأوروبي والآسيوي.

المقاربة المنهجية:

تم الاعتماد على مقاربة الاقتصاد السياسي: عبر توصيف جملة الممارسات الجيواقتصادية المالية والتجارية الملموسة ضمن مختلف التحركات الرسمية وغير الرسمية للفاعلين الطاقويين من مستهلك للطاقة ومنتج لها للدولة الروسية وبعض الدول الأوروبية.

أهداف المقال:

- توضيح المفهوم الروسي لأمن الطاقة.
- إبراز المظاهر التاريخية للتفكير الاستراتيجي الروسي حول الطاقة في شقيها الجيوسياسي والجيواقتصادي.
- توصيف البيئة الإقليمية لأمن الطاقة الروسي وكيفيات مواجه تهديداتها الأمنية.

تقتضي الممارسة البحثية الضبط المفاهيمي لمفهوم أمن الطاقة قبل توصيف باقي محتويات المتن البحثي:

المبحث الأول

الأمن الطاقوي الروسي ضبط مفاهيمي

إحتل أمن الطاقة محور القضايا السياسية والأمنية، ضمن مدركات التهديدات الأمنية للأمن الروسي عبر معظم التاريخ السياسي الروسي. حيث يشير التطور التاريخي للاهتمام الاستراتيجي الروسي بقضايا أمن الطاقة إلى؛ تركيزه على الأبعاد الجيوسياسية لأمن الطاقة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمكانة الطاقة في الفكر الاستراتيجي الروسي

يدل تطور الفكر الجيوسياسي الروسي، بداية من أعمال وزير الحرب الروسي **ديمتري ميليوتين** Dimitri Milutin 1816-1912 في دراسة نقدية لقيمة الجغرافيا العسكرية والإحصاءات العسكرية"[(1)]،

مثمناً فيها عدة مناطق استراتيجية لها أهميتها العسكرية والاقتصادية لمستقبل الدولة الروسية أهمها منطقة آسيا .مما يبرز عمق التوجه التاريخي للفكر الاستراتيجي الروسي نحوها.

كما أسهمت أعمال الجيوسياسي الروسي **بتروفيتشسيمينوف - تيان – شانسكاي** Semyonov-Tyan-Shansky1870-1914، في توسيع الرؤي النظرية الجيوسياسية الروسية حول فكرة التوسع والسيطرة العالمية، من خلال فكرة البحار الثلاث(*)؛ "سيد العالم" سيكون الشخص الذي يمكن أن يسيطر في وقت واحد على جميع البحار الثلاثة(2).

تفسر الأعمال الأكاديمية السابقة، مدى تركيز الفكر الاستراتيجي الروسي على منطقة آسيا في جوانبها البرية والبحرية، كما توضح من جانب آخر على مدى عمق مدركات التهديد الأمنية الروسية تجاه آسيا.

المطلب الثاني: تعريف أمن الطاقة الروسي

انعكست المنطلقات الجيوسياسية السابقة الذكر، على التعريف الروسي لأمن الطاقة، مما بلور عدة تعريفات لأمن الطاقة، اختلفت حسب هدف الباحث من توصيفها وتوزعت على نوعين من تعريفات؛

أولاً- تعريف أمن الطاقة الروسي بناءً على مبدأ سيادة الدولة الروسية لمواردها الطاقوية:

حيث يحدده الباحث الروسي نيكولاي إيفانوفيتش فاروبي Nikolai Ivanovich Voropai على ثلاث مستويات بحثية؛

– "أمن الطاقة الوطني؛ جزء من الأمن الوطني للبلاد، ويتوقف على عامل ضمان الطاقة من حيث الكمية والنوعية والموثوقية للطاقة نحو المستهلكين.

– أمن الطاقة الإقليمي؛ وصف شامل لحالة إمدادات الطاقة للمستهلكين على أراضي الاتحاد الروسي أو المقاطعة الاتحادية، التي يحددها إمكانية توفير إمدادات الطاقة داخلياً وخارجياً في الحالات الطارئة الناجمة عن ضعف أمن الطاقة.

– أمن الطاقة العالمي؛ شرط ضروري للبنية التحتية للتنمية المستدامة للمجتمع العالمي"(3).

يلاحظ من فحص التعريف أن؛ توصيفه لأمن الطاقة الروسي وفق ثلاث بيئات أمنية حركية تؤثر في مدى استمرارية أمن الطاقة، من حيث تواصل الطلب على الطاقة، ومن حيث تواصل تلبية الاحتياجات الطاقوية للفاعلين الأمنيين في مجال الطاقة إقليمياً ودوليا.

كما يدعم الباحث في الشواغل الأمنية الطاقوية أناتولي زولوتكهين Anatoly B. Zolotukhin هذا الرأي لأمن الطاقة؛ "بالنسبة لصادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، هو ذو اتجاهين :هو ليس فقط أمن الإمداد بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا أمن الوصول إلى الأسواق لروسيا، حيث روسيا لا تفقد الفرصة لتزويد الأسواق الأوروبية"(4).

ويستمد أمن الطاقة الروسية وزنه النسبي، ضمن أولويات الأمن الوطني الروسي من حجم أهميته الاقتصادية، من عائدات تصدير الغاز ، حيث تمثل مبيعات الغاز سنة 2010،12 %من صادرات روسيا و6% من إيرادات الميزانية الاتحادية(5).

وتنعكس القيمة الاقتصادية لصادرات الطاقة ضمن استراتيجية الطاقة الروسية بحلول عام 2030،التي تنص على أن: "الهدف الاستراتيجي لسياسة الطاقة الخارجية هو أقصى كفاءة لاستخدام الطاقة الروسية مع الاتجاه نحو الاندماج الكامل مع السوق العالمية"(6).

ثانياً- تعريف أمن الطاقة الروسي بناءً على البعد التقني:

نجد ذلك في؛ التركيز على متغيري الكفاءة والموثوقية لأنظمة إنتاج وتصدير الطاقة الروسي؛ حيث يحدد الباحث س. مساندروف SM Senderov في معهد أنظمة الطاقة الروسي التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، أمن الطاقة من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- "قدرة مجمع الطاقة لضمان إمدادات كافية من الوقود بأسعار معقولة وذات جودة عالية؛
- قدرة الاقتصاد في استهلاكه لنظام موارد الطاقة وعقلانية استغلال الطاقة، وبالتالي الحد من الطلب فيها؛
- المستوى العالي لكفاية استقرار أنظمة الطاقة والوقود وتجاوزات إمدادات الطاقة الناجمة عن التهديدات"(7).

ويتمحور أمن الطاقة حسب الباحث، على البعد التسييري العقلاني لموارد الطاقوية الروسية في مواجهة تهديدات أمن الداخلية لأمن الطاقة، التي تشكل فشل إدارتها التهديد المركزي لأمن الطاقة.

كما صنف أمن الطاقة الروسي حسب وثيقة رسمية لمفهوم استراتيجية الطاقة الروسية حتى 2030، الصادرة عن وزارة الصناعة والطاقة الروسية، ضمن الترتيب الثاني من أولويات أمن الطاقة الروسي ونجد أن جملة المبادئ التوجيهية لسياسة الطاقة الروسية في بعدها العام، ترتكز على:"

- ضمان أمن الطاقة في روسيا، كجزء من الأمن القومي للبلد.
- تحقيق اقتصاد الطاقة عالية الكفاءة.
- ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي والكفاءة المالية لقطاع الطاقة"(8).

يتضح من ترتيب الأولويات التوجيهية لسياسة الطاقة الروسية، مدى التركيز على البعد التسييري والتقني لأداء قطاع الطاقة الروسي في محتواها العام و تصاعد الأهمية البيئية لأمن الطاقة الروسية في أدبيات الأمن الطاقوي الروسي في محتواه الخاص. ويرجع ذلك للمحاولات المستمرة للجانب الروسي لتطوير القاعدة الصناعية لإنتاج الطاقة.

نصل من المنطلقات السابقة، من تعريفات أمن الطاقة، أنه ليس هناك تعريفا جامعا مانعا لأمن الطاقة الروسي، نظراً للتعديل المستمر في محتواه الأمني حسب تطور أحداث البيئة الأمنية الإقليمية والدولية وتأثيرها على تعريف أمن طاقة روسي شامل ومستقر.

لذلك، نحاول ما أمكن بناء تعريف إجرائي يغطي معظم الأبعاد الشاملة لأمن الطاقة الروسية، وهو ضمن الوصف الآتي:

أمن الطاقة الروسي، هو " أمن الدولة والمجتمع والفرد الروسي من جملة التهديدات الأمنية لقيم البقاء السياسي والاقتصادي ضمن المعنى العام والطاقوي ضمن معناه الخاص والمتأتية من الأطر المحلية والدولية".

المبحث الثاني

تهديدات الأمن الطاقوي الروسي

تُشكل البيئة الجيوسياسية المحيطة بروسيا، بجوانبها الأوروبية والآسيوية، أحد المدخلات الأساسية لضبط وتعديل التصورات الأمنية الروسية حول أمن الوطني الروسي، وحول أمنه الطاقوي. لذلك، يلاحظ تركز التأثيرات الجيوسياسية الإقليمية الأكثر حدة على الجانب الأوروبي من روسيا مقارنةً بالجانب الآسيوي.

المطلب الأول: مظاهر البيئة الجيوسياسية الأوروبية الغير المستقرة وتأثيرها على مفهوم الأمن الطاقوي الروسي

كتب فلادمير تشيجوف ممثل روسيا الدائم، لدى الاتحاد الأوروبي قائلاً: "لقد اعتقدوا أن روسيا، بسبب بعدم وجود بدائل حضارية أخرى لديها، ستضطر عاجلا أو آجلا للتكيف والقبول بسياسة الاتحاد الأوروبي المعتمدة وبالتالي من الممكن تجاهل مصالحها بما في ذلك في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق"[(9)].

تنطلق روسيا ما بعد السوفيتية في سياق تطورها عامة وفي ظل مرحلة حكم النخبة السلوفيكية خاصةً من مرتكزات المصلحة الوطنية وأمنها الوطني بغض النظر عن أي ظروف سياسية واقتصادية ضاغطة. ومن المظاهر الضاغطة على الأمن الطاقوي الروسي ما يلي:

أولاً- السياسات الطاقوية الأوربية لبعض الدول الأوربية:

يقتضي فحص التهديدات الأمنية المتأتية من جراء السياسات الطاقوية للدول الأوروبية، التركيز على بعض الدول الأوروبية وبيان مدى التباين في سياساتها الطاقوية، لذلك نستعرض سياسات الطاقوية للدول (أوكرانيا، وبعض جمهوريات أوربا الشرقية)، لخصوصياتها النسبية مقارنة بدول أوروبية أخرى.

1- السياسة الطاقوية الأوكرانية وتوجهاتها الأمنية:

تواجه دولة أوكرانيا تحديات أمن الطاقة غير مسبوقة، نتيجة الأزمات الجيوسياسية والمالية الجارية[(10)]. ويُعد المسعى الأمني لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد مطلباً أمنياً بالغ الأهمية.

تاريخياً، تفسر العلاقات الطاقوية الروسية الأوكرانية من خلال: كونها استمرارا لتأثيرات الإرث السوفييتي السابق، خاصةً بعد مرحلة التفكك السياسي؛ حيث تعتمد أوكرانيا اعتمادا كبيرا على السلع الروسية، وفي الوقت نفسه تعد واحدة من أكثر الدول كثافة لاستهلاك الطاقة في العالم .خلال الفترة ما

بين 1991،1995، في الوقت نفسه كان الاقتصاد الأوكراني في زمن السقوط الحر، وزيادة كثافة استهلاك الطاقة في أوكرانيا بنسبة 30 %[11].

استمرت روسيا على الرغم من ذلك، في بيع الغاز لأوكرانيا بأسعار مدعومة بشدة، مع الوضع الاقتصادي المتردي لأوكرانيا، حيث مستحقات دين الغاز تصاعدت بسرعة لتصل عام 1994، إلى 1.9 مليار دولار[12].

مما تؤشر هذه المعطيات التاريخية على مدى التبعية التاريخية الطاقوية الأوكرانية للإمدادات الروسية من الغاز، مما دفع صانع القرار الأوكراني لمحاولات التنويع للإمدادات الطاقوية خارج دائرة التوريد الروسية، ويمكن إجمال السياسات الطاقوية الأوكرانية عبر جانبين من الإجراءات؛

إجراءات تأسيسية من خلال؛ جملة الوثائق السياسية والأمنية لتأطير التوجهات العامة للسياسة الأوكرانية الطاقوية، منها الاستراتيجية الوطنية لأمن الدولة في أوكرانيا لسنوات 2020 الصادرة سنة 2015؛ حيث دعت الوثيقة الأمنية في أحكامها الأولية بالنص التالي:" على الرغم من السياسة الخارجية الأوكرانية متعددة التعاملات أعلنت حفظ الاقتصاد في مجال الطاقة وصناعة الدفاع، لاختراق النظام برمته وفساد الإدارة العامة المشوهة "[13].

كما شكلت الإجراءات الروسية المتخذة لاستنزاف الاقتصاد الأوكراني وتقويض الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى؛ تدمير دولة أوكرانيا والاستيلاء على أراضيها[14]، بما فيها "عرقلت جهود أوكرانيا لمواجهة احتكار القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، اعتماداً على احتكار الحرمان من توريد المواد الخام الضرورية، وخاصة موارد الطاقة"[15].

كما عُززت الوثيقة الأمنية السابقة الذكر، بوثيقة التوجهات العملية لوثيقة استراتيجية الطاقة لأوكرانيا لسنة 2035 الصادرة سنة 2014،لمواجهة التهديد الروسي لأمن الطاقة الأوكراني، وذلك على خلفية توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2014، ونلمس مضامين تلك الإجراءات عبر ما حرر من أهداف أمنية لاستراتيجية الطاقة الأوكرانية عبر النقاط التالية؛"

ما بين سنة 2020؛ إلى غاية سنة 2035:

– انتقال قطاع الطاقة الأوكراني إلى مبادئ السوق والمنافسة، تشجيع زيادة كفاءة قطاع الطاقة، والقضاء على الاعتماد الحاد لأوكرانيا على استيراد موارد الطاقة من المصادر الاحتكارية، وتحسين أمن الطاقة من خلال تنويع طرق الطاقة ومصادرها وتحقيق التكامل لقطاع الطاقة لأوكرانيا في أسواق الطاقة ضمن الاتحاد الأوروبي (ضمن نظام أمن الطاقة الأوروبي).

– التكامل واسع النطاق لقطاع الطاقة لأوكرانيا في سوق الطاقة الأوروبية، التي تنطوي على حرية تنقل مصادر الطاقة والاستثمارات والتكنولوجيات، مسار التحديث السريع لقطاع الطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية. الترقية التكنولوجية لقطاع الطاقة. نتيجة لتنفيذ استراتيجية تحول البلاد في قطاع الطاقة[16]،

1- السياسات الطاقوية للجمهورية الليتوانية وتوجهاتها الأمنية:

عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، ورثت ليتوانيا قطاع الطاقة متماسكا نسبياً. قدراته تجاوزت إلى حد كبير الاحتياجات المحلية: قدرة محطة توليد الكهرباء بلغ 5.5 مليون كيلوواط والمصفاة كانت قادرة على معالجة تصل إلى 10 مليون طن من النفط سنوياً، وتم تطوير شبكة غاز وتمّ تزويد أكثر من نصف السكان بالتدفئة من أنظمة التدفئة. كما ورثت أيضا شبكة اتصالات مع أنظمة الطاقة من جيرانها- جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[17].

على الرغم من انفصالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، ترتب عن ذلك استمرارية نظرة الدولة الروسية لها على أنها منطقة نفوذ سياسي وأمني كغيرها من دول البلطيق الأخرى، ويؤكد ذلك انقطاعات إمدادات الطاقة سنة 1990،كما سعت روسيا إلى السيطرة على منشآت الطاقة في دول البلطيق المكونة أساساً من مصافي تكرير النفط، شركات توزيع الطاقة، ونلمح ذلك في حالة المجمع النفطي Mazeikiai فيليتوانيا، الذي يشكل مجمل نشاطه التجاري 10% من الناتج المحلي الإجمالي ليتوانيا[18].

على خلفية هذه الظروف السياسية، سعت الدولة الليتوانية لمحاولة تحرير قطاع الطاقة الليتواني بشكل كامل لمحاولة تجديد البنى الاستراتيجية لإنتاج الطاقة لديها.

لذلك، واحدة من المهام الرئيسية للمؤسسات السياسية والاقتصادية للبلاد هو؛ استقرار إمدادات الطاقة إلى جميع المستهلكين؛ الصناعة والنقل. مع وجوب تشكيل استراتيجية سياسة الطاقة للسنوات المقبلة[19].

في ظل هذه الظروف وتنامي المخاوف الأمنية الليتوانية، تتراكم عدة معطيات أمنية أخرى تصعب من التوجه لبدائل الطاقة النووية تزامناً ومساعي التوجه نحو الاندماج مع الكتلة الأورأطلسية نظراً؛

- لاحتمالات طلب الاتحاد الأوروبي بوضع برنامج الطاقة النووية للإغلاق السريع من إغنالينا الطاقة النووية النباتية (إينب)--أرخص مصدر للكهرباء في جميع أنحاء المنطقة. والحجة الرئيسية لهذا الطلب هو أن هذه المفاعلات هي نفس النوع كما هو الحال في "الطاقة النووية" لمفعل تشيرنوبيل، هاجس الأمن البيئي الأوروبي.

- لذلك يشترط العضوية في الاتحاد الأوروبي ممكن فقط إذا تم إغلاق محطة الطاقة النووية في إغنالينا ضمن فترة محددة من الوقت. وبعد مفاوضات مطولة تم تحديد مواعيد نهائية على النحو التالي: ستكون أول وحدة لإغلاق قبل نهاية عام 2004 وصولاً إلى نهاية عام 2009[20].

كما حفز السلوك السياسي الروسي على مدى عقود من نهاية الحقبة السوفيتية، بشكل متواصل جهود جمهوريات البلطيق الثلاث نحو الانعتاق الاستراتيجي عن روسيا خاصة في مجال أمن الطاقة، ودفعت لانضمامها رفقة دول أوربية أخرى سنة 2004 للانضمام للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل بداية مسار شامل للاتحاد لأمننة أمنه الطاقوي.

2- السياسات الطاقوية لبعض دول أوربا الشرقية:

تتشكل الدول الأوروبية من مثل بلغاريا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك بولندا دول تابعة طاقوياً؛ حيث تتفاوت نسب التبعية لكل دولة أوروبية بدءً بالغاز الطبيعي الروسي، حسب مجلة EconomistMagazine لسنة 2012، والتي منها على سبيل المثال: "دولة بلغاريا نسبة 89%؛ دولة المجر نسبة 80%؛ دولة بولندا نسبة 59%"[21].

تباينت الرؤى الوطنية لكل دول أوربية ونظرتها لمصالحها الوطنية في مجال أمن الطاقة. حيث، يُظهر التتبع التاريخي للتبعية الطاقوية لدولة بلغاريا، مدى حساسية أمن الطاقة للاقتصاد البلغاري، على مدى السنوات 25 الماضية، حيث مرت الصناعة البلغارية من خلال عملية توحيد وإعادة هيكلة واسعة النطاق، كما خفضت الشركات كثيفة الطاقة إنتاجها.وكان لذلك تأثير مباشر على احتياجات البلاد من الغاز، التي انخفضت بنحو 50 في المائة في النصف الثاني من التسعينات.وفي عام 1995،احتاج البلد إلى 6 بلايين متر مكعب.وبحلول عام 2014، انخفض هذا الرقم إلى أقل من 3 مليارات متر مكعب[22].

لذلك فإن الأمن له أهمية كبيرة في صنع السياسات الطاقوية البلغارية، بما في ذلك معالجة قضايا القدرة على تحمل تكاليف الطاقة وفقر الطاقة، على الصعيد الوطني وغير الوطني. وتدعم وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي اعتمدت في عام 2011، أن أكبر تهديد للدولة البلغارية يرتبط بـ: أمن الطاقة، عنصر من الأمن الوطني وعامل للاستقرار الاقتصادي والدولة تصبح أكثر استقلالية بمواردها الحيوية[23].

يشكل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فرصا جديدة لبلغاريا، ويؤمل أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام . ومنذ نهاية الأزمة المالية والاقتصادية، انتعش استهلاك الغاز مرة أخرى.

كما لا تختلف كثيرا الوضعية الطاقوية لدولة **المجر** إذ أنها تعاني من انخفاض مستويات إنتاج النفط المحلي منذ سنة 1990 من 55 ألف برميل نفط[24].ووفقا لموجز تحليل إدارة معلومات الطاقة، الذي تم تحديثه اعتبارا من مارس 2005، قدّرت الطاقة التكريرية الفعلية بـ: 115،000 برميل يومياً[25].

لذلك يحتل أمن الطاقة أولوية أمنية في سياسات أمن الطاقة المجري حيث ؛ تصدر الحكومة بانتظام وثائق استراتيجية الطاقة. معظمها مصممة وفقا لتوقعات الاتحاد الأوروبي. منها؛ وثيقة استراتيجيةالطاقة الوطنية حتى عام 2030؛ خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة حتى عام 2020؛ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في هنغاريا؛ الاستراتيجية الوطنية لبناء الطاقة. خطة تحسين الطاقة لقطاع النقل. الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ؛ خطة عمل التدفئة في المناطق[26].

وتؤكد حالة التبعية الطاقوية لدولة بولندا الضلع الثالث من دول التابعة طاقويا في أوروبا الوسطى، مدى الانكشاف الأمني الطاقوي لتلك الدول؛ حيث أن حالة الاعتماد على الواردات للنفط والغاز تختلف اختلافا ملحوظاَ، تستورد بولندا ما يقرب من 90٪ من نفطها الخام و66٪ من الغاز الطبيعي .ولا يزال موردها الرئيسي روسيا . وكان حجم بولندا من واردات الطاقة الروسية في الماضي أعلى مما هو عليه سنة 2011، بسبب سياسة متسقة من تنويع الموردين على مدى العقد الماضي .على سبيل

المثال سنة 1988 كانت روسيا تحتل مركزاً مهيمناً في سوق استيراد الغاز البولندية، ولكن بحلول عام 2008 يجري الحد من زيادة الواردات الروسية عبر الواردات البديلة إلى بولندا من آسيا الوسطى . ومع ذلك، لا تزال الهيمنة السائدة في روسيا على سوق استيراد الغاز البولندية مستمدة من البنية التحتية لنقل الغاز الموروثة السوفيتية، والتي تم تصميمها لنقل الوقود من الشرق إلى بولندا(27).

لذلك تم؛ صياغة استراتيجية الطاقة في بولندا بصورة منتظمة وعدلت كل أربع سنوات منذ أواخر التسعينات .وهي استراتيجية تحدد الاتجاهات الرئيسية لسياسة الطاقة في البلد على مدى عقود قادمة .وتقدم الوثائق التي أعدتها الحكومة البولندية سنة 2009 أحدث نسخة من سياسة الطاقة والأمن في البلاد .وتنبؤ الاستراتيجية بتوقعات الطلب على الوقود/ الطاقة في المستقبل، وتقدم خطة تفصيلية للأنشطة الرامية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتعلقة بالطاقة .وكما هو الحال، فإن سياسة الطاقة في بولندا حتى عام 2030 ليست فقط رؤية الحكومة بل أيضا خطة عمل متماسكة(28).

لتعميق تفصيلاتها، تشمل سياسة الطاقة حتى سنة 2030 تغطية جملة من الأهداف الأساسية أهمها؛ تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة؛ تحسينات في أمن الطاقة بوجه عام؛ والاستخدام الأوسع للطاقة المتجددة، ولا سيما الوقود الحيوي وتطوير أسواق تنافسية للطاقة والكهرباء.

كما تستورد الدول السابقة الذكر معظم احتياجاتها من النفط المستورد من روسيا، نظام نقل النفطDruzhba oil pipeline،فعلى الرغم من نسبة التبعية العالية لهذه الدول في مجال النفط، إلاّ أن الإمدادات الروسية في هذه المادة الطاقوية، لا تتأثر بالعوامل الجيوسياسية، التي تتأثر بها الإمدادات من الغاز الروسي، ويعد ذلك أمراً ثابت في السياسة الخارجية الروسية منذ الحقبة السوفيتية، ويرتكز سبب ذلك إلى؛ أن "العائدات من النفط الروسي تمثل 54% من حجم الصادرات الروسية نحو الخارج من الطاقة، بعائد مالي للميزانية الروسية قدره 283مليار دولار سنة 2013، نسبة 21%منها نحو أوروبا أي ما يعادل 109 مليار دولار أمريكي"(29).

كما وفرت جملة ممارسات الاتحاد الأوروبي في المجال الطاقوي عبر تفعيل أطر قانونية لقطاع الطاقة الأوربي من مثل؛ تمّ إقرار القانون الأوروبي حول الطاقة حزمة الطاقة الثالثة* سنة 2009، التي قدمها الاتحاد الأوروبي كأداة قانونية لضبط سوق الطاقة الأوربي. تخالف هذه الأحكام ذات الأثر الرجعي في حزمة الطاقة الثالثة، أحكام المادة 34 من اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوربي وروسيا سنة 1994 حول عدم قيام الطرفين تخريب ظروف عمل الشركات من كل طرف لدى الطرف الأخر وكذلك تنتهك بنود بعض الاتفاقيات الثنائية بين روسيا ودول الاتحاد الأوربي(30).

عززت تلك التطورات السياسية والأمنية، موقف نخب الفكر الاستراتيجي الروسي الأورو آسيوية وضرورة التوجه نحو آسيا لتخفيف التهديدات الأمنية لقطاع الغاز الطبيعي الروسي.

المطلب الثاني: مظاهر البيئة الجيوسياسية الآسيوية وتأثيرها على مفهوم الأمن الطاقوي الروسي

ظلت روسيا منشغلة معظم فترة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن بمواجهة المشاكل الداخلية وتحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية إقليمياً، على حساب الجوار الآسيوي، خاصةً دول آسيا الوسطى.

وفي ظل طغيان المحددات السياسية المحلية الروسية، صعدت الولايات المتحدة نشاطها السياسي في الفترة 1995- 2000 نحو آسيا الوسطى وأعلنت منطقة بحر قزوين منطقة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة . جنبا إلى جنب زيادة الاهتمام بدول كازاخستان، قيرغيزستان كدول لها أكبر احتياطيات آسيا الوسطى من موارد الطاقة، مما عزز إلى حد كبير مصالح الولايات المتحدة في أوزبكستان، التي بدأت تنمو في الأهمية بالنسبة لواشنطن كوسيلة لدعم سياسة طويلة الأجل في المنطقة[31].

شكل هذا التوجه الاستراتيجي الدولي المتزايد للولايات المتحدة مدخلاً جديداً لبنية العلاقات الإقليمية لتلك المنطقة من الإقليم الآسيوي، الذي يلاحظ تأثير دول أربع لحد ما في بيئتها الاستراتيجية، وهي تركيا إيران وروسيا الصين كقوى فاعلة في مجال أمن الطاقة إضافةً للدور السياسي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المتزايد منذ غزو أفغانستان سنة 2001.

وبسط السيطرة على المنطقة مهم بالنسبة للولايات المتحدة، لمنع استعادة روسيا كقوة سياسية جادة، والسيطرة على هذه المنطقة الجيوسياسية لضمان وجود الغرب في حدود الشمالي الغربي من الصين، لصالح الولايات المتحدة، وتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى، والفرصة لكبح جماح التحالف المحتمل للصين وروسيا[32].

ومع تغيير النخب الحاكمة في روسيا مع وصول الرئيس الروسي فلادمير بوتين سنة 1999، ونزوع سياساته باستمرار نحو حماية مصالح الروسية الإقليمية والدولية في منطلقه الاستراتيجي العام ومواجهة جملة التهديدات الأمنية لأمنه الطاقوي ضمن منطلقه الخاص؛ اكتسبت السياسة الخارجية الروسية زخماً جديداً ضمن التوجهات الاستراتيجية لموسكو الجيوسياسية لاستعادة النفوذ الروسي في الاتحاد السوفيتي السابق[33].

وفقاً لهذه الاختيارات الاستراتيجية الروسية السابقة، شكلت البنية التحتية لدول آسيا الوسطى الخاصة بقطاع الطاقة رهاناً أمنياً روسياً، مما ترتب عنه ضرورة:

- محاولة تأمين جميع اتصالات النقل في آسيا الوسطى، لتصبح موضوع صادرات الطاقة الروسية إلى الغرب، وتدفقات الطاقة من آسيا الوسطى لضمان تلبية الاحتياجات المحلية في روسيا؛

- لذلك، أصبح لموسكو من الممكن الحصول ليس فقط على أرباح كبيرة من بيع الطاقة، ولكن أيضا أداة هامة للضغط على دول آسيا الوسطى[34].

يأتي كل ذلك في سياق تنافس إقليمي متعدد الفاعلين الأمنيين حول خرائط استخراج ثم نقل الطاقة من المنبع نحو الأسواق الأوربية المتعطشة للطاقة. مما يدفع إلى استنتاج صانع القرار السياسي الروسي لضرورة السيطرة على معظم العوامل السياسية والأمنية المؤثرة نسبياً في توجهات النظم السياسية الحاكمة للدول السوفيتية السابقة في مواجهة استراتيجيات باقي الفاعلين الدوليين.

المبحث الثالث

الاستراتيجيات الجيواقتصادية الروسية في مجال أمن الطاقة

عززت المحاور المدرجة في البنية القانونية الروسية لحماية الموارد الطبيعية الخاصة بالنفط والغاز على المستوى الداخلي. وعلى المستوى الخارجي. من أمن الطاقة الروسي.

المطلب الأول: الممارسات القانونية الروسية الداخلية في مجال الموارد الطبيعية

في عملية منع أي تهديد محتمل لمكون أساسي من مكونات القوة الشاملة الروسية.ولمنع حدوث اللاتوازن بين النخب السياسية المحافظة والليبرالية، سعى الرئيس فلاديمير بوتين في عهدته الثالثة في صيف 2012،إلى استخدام استراتيجية استرضائية للجمع بين أجندات النخب السياسية الروسية المتنافسة.

كما أسست توسعات النخب السياسية الأمنية والاقتصادية، لبنية صلبة من الاعتماد الأمني المتبادل لدعم سلطة الرئيس فلاديمير بوتين ولعصب النخب السياسية الأورو آسيوية وتوجهاتها للسيطرة على قطاع الطاقة الروسي.

المطلب الثاني:الممارسات الروسية تجاه البيئة الخارجية في مجال الموارد الطبيعية

على الرغم من اختلاف الدوائر الجيوسياسية للأمن الطاقوي الروسي لم يمنع من ملاحظة منطق التعامل الروسي، الذي تكررت بصماته ضمن دول أوربا الشرقية من الاتحاد الأوروبي. من خلال الاستفادة من الأذرع الاقتصادية لشركتي غاز بروم وروز نفط الروسيتين.

في مقابل ذلك؛ جسدت العلاقات متعددة الأطراف محاولة من الاتحاد الأوروبي لتفكيك السيطرة الروسية على السوق الطاقوية من النفط والغاز من خلال مقاربة قانونية متوازنة تسعى، لإعادة هيكلة النظام القانوني على أساس المعايير والنماذج القانونية لمختلف المنظمات الأوروبية أوربة بالمعنى الواسع. على الرغم من الرفض الروسي اللاحق سنة 2009، أن تصبح طرفا متعاقداً ضمن هذه الصيغ القانونية.

على مستوى التعاون الآسيوي؛ أدت اللقاءات المشتركة بين دول أعضاء منظمة شنغهاي منذ سنة 2001، إلى؛ محاولة بناء رؤية مفاهيمية مشتركة لأمن الطاقة بين أعضاء تلك الدول وإلى زيادة الثقة بينها، وابتكار إطار تعاوني مُمثلاً في نادي الطاقة Energy Club،الذي تأسس في موسكو سنة 2007.

فضلا عن وضع وتنفيذ مشاريع البنية التحتية المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال الأعمال مع إشراك مجلس أعمال المنظمة والتعاون فيما بين المصارف التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ وتطوير مقاربات مشتركة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عبر مبادرة– الحزام الاقتصادي لطريق الحرير سنة 2014 كأداة لخلق بيئة تمكينية لتعزيز التعاون الاقتصادي في منطقة المنظمة[35]،مما يشكل

توسيع التعاون الروسي مع الفاعلين الطاقويين الأساسيين في آسيا من مثل الصين رهانات أمنية بالغة الأهمية.

المبحث الرابع

حدود الترتيبات الأمنية الروسية تجاه بيئتها الجيواقتصادية المتغيرة

على الرغم من فعالية الاستراتيجيات الروسية التجارية والمالية في امتلاك البنى التحتية أو الوصول غير المقيد نسبياً لأسواق بعض الدول الأوروبية إلاّ أن الملاحظ وجود تفاوت لحدود تلك الفعالية حسب كل حالة.

المطلب الأول: حدود الترتيبات الأمنية تجاه الجوار الأوروبي

إن نجاح عمليات الشراء في الوسط الشرقي لأوروبا وآسيا الوسطى، من خلال سياستها بمبادلة الديون المستحقة مقابل أصول البنية التحتية والوصول إلى المصب في دول من مثل بيلاروسيا، التي باعت حصة الأغلبية في بلترانسغاز، وشبكة الغاز التي تسيطر عليها الدولة، وفي مولدوفا، مما سمح لشركة غاز بروم بزيادة حصتها (الأغلبية بالفعل) في شركة الغاز الوطنية في مولدوفا،.Moldovan Gaz إلا أن ذلك لم ينجح إلا جزئيا في أوكرانيا، في محاولة لنحو 80 في المائة من صادرات الغاز الروسي .استخدمت كييف جغرافيتها لاحتكار كأداة مساومة وتفاوض لتسليم الغاز سنة2009.

في المقابل أدى تصميم هيكل قطاع الغاز الطبيعي لإعطاء غاز بروم احتكارا شبه كامل للإنتاج واحتكارا كاملا لصادرات الغاز الطبيعي .وقد تقرر هذا الترتيب لأسباب سياسية داخلية، واستعمالها كأداة للتأثير على سلوك مستهلكي الغاز الطبيعي .ومع ذلك، نشأت ثلاث إشكالات أمنية:

- لم يكن هناك منافسة داخلية تذكر في قطاع الغاز الطبيعي. وبما أن غاز بروم تشكل 80 من المائة من الإنتاج المحلي، وقد سمح ذلك للشركة، التي تديرها الدولة بإملاء السياسات في قطاع الغاز الطبيعي.. وفي جزء منه نابع من عدم التنافس، وأدت سوء الإدارة داخل غاز بروم إلى تقليل الحافز نحو التحديث الذاتي للقطاع.

بالرغم من سماح شركة غاز بروم الروسي للشركات الخاصة الأخرى بتصدير الغاز الطبيعي إلاّ أنها لا تصدر إلا عبرها كوسيط مع ميزة وقف الشحنات دون إشعار، وتداعيات ذلك على العلاقات التجارية مع الدول أو الشركات الأجنبية الأخرى.

أدى احتكار غاز بروم إلى رد فعل عنيف في أوروبا، التي تعد أكبر وأهم قاعدة عملاء لروسيا ؛حيث تعتبر أوروبا إمدادات الطاقة الروسية كأداة للكرملين لتشكيل علاقاتها في القارة - عادة ليس في صالح أوروبا .وبالتالي، يسعى بعض الأوروبيين إلى تفكيك السيطرة الروسية على إنتاج الطاقة، توزيعها ومبيعاتها وتوليدها في أوروبا، فضلاً عن البحث عن مصادر بديلة يمكن أن توفر الطاقة .ولا يمكن للكرملين أن يفقد أوروبا كوجهة للتصدير ليس لأسباب مالية فحسب بل سياسيا أيضا، لأنه سيحرم روسيا من وسائل نفوذه الأساسية(36).

المطلب الثاني: حدود الترتيبات الأمنية تجاه الجوار الآسيوي

فيما يتعلق بالوصول على منبع جديد للغاز، على الرغم من أن روسيا قد حصلت على الصادرات التركمانية، فإن هذا لم يحدث بعد ترجمتها إلى قدرات حقيقية في المنبع، بسبب نقص رأس المال.

كما أن مناخ الاستثمار، لشركة غاز بروم أدى إلى حد كبير فشل مطالبة بالسيطرة على موارد الطاقة المحورية لأذربيجان .على الرغم من الاتفاق على تسليم الغاز إلى روسيا والدور المتنامي لشركة سوكال المملوكة للدولة في مشاريع المنبع، باكو أبقت البلاد مفتوحة للشركات الأجنبية كما تحافظ كازاخستان، بدورها، على خياراتها مفتوحة لتصدير الغاز الطبيعي إلى الصين حيث انضمت مؤخرا إلى اتحاد تشييد خط أنابيب في آسيا الوسطى في عام 2013. تجاوزت روسيا، ووصلات الغاز تشمل أيضا أوزبكستان و وتركمانستان، ومن المقرر أن تحقق في نهاية المطاف كميات صافية قدرها 30 مليار مكعب متر إلى الصين[37].

لذلك تواجه المصفوفة الأمنية الروسية في مجال الطاقة رهانات مفتوحة ليس على الفرص فقط بل على تهديدات محتملة من مشاريع دول منافسة كالصين.

الخاتمة:

نصل من تفحص موضوع إشكالية المقال إلى جملة من الإجابات الجزئية التالية:

1- تفرد روسي مستمر في مواجهة المعضلة الأمنية الطاقوية الأوروبية على الرغم من الآليات السياسية والأمنية للاتحاد الأوربي الأخرى خاصة ضمن الأزمة الأوكرانية لسنة 2014،في مواجهة محافظة الفاعل الأمني الروسي على ترتيبات طاقوية في مواجهة الفاعلين الأمنيين الأوكرانين خاصة والأوربيين عامة.

2- تتضح استراتيجيتين للأمن الطاقوي؛ منظور الاتحاد الأوروبي لاتفاق شراكة ثنائية جديدة تقوم على محاولة أوربة الإطار التشريعي الناظم للسوق الروسية في مقابل المنظور الروسي الذي يقترح حرية الوصول إلى قطاع الغاز الاستراتيجي وفق مبدأ السيادة .

3- تأسس معظم توجهات المقاربة الأمنية الطاقوية الروسية تجاه أوربا سواء كاتحاد أوروبي أو كدول منفردة، على أساس آليات الاختراق الروسي من مثل التمدد التجاري لشركات الطاقة الروسية ثم التوسع الشبكي داخل الأسواق الأوربية كأبنية تجارية ضمن المجال الاقتصادي الأوروبي، وذلك وفق ما يعرف بمنهجيات التنافس الجيواقتصادي وصولاً لتحقيق الأهداف الجيوسياسية الروسية طويلة المدى.

4- تشكل البيئة الجيوقتصادية الآسيوية رهان أمني عالي الدلالة، نظراً لضرورة تأمين استمرارية التفوق الروسي في مجال الصادرات الروسية نحو أوروبا ونحو الصين على المديين المتوسط والطويل.

الهوامش:

[(1)]Political science, the essence of geopolitics and the main geopolitical concept ,25.10.2016,10:10, Avalaibale at: http://all-politologija.ru/knigi/politologiya-uchebnoe-posobie/sushhnost-geopolitiki-i-osnovnye-geopoliticheskie-koncepcii.

[*]فكرة جيوسياسية يقصد بها: البحر الأبيض المتوسط الأوروبي (بما في ذلك الأسود)، بحر الصين (جنبا إلى جنب مع اليابان والأصفر) ومنطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك خليج المكسيك).

[(2)]Ibid.

[(3)]Nikolai IvanovichVoropai, About the energy security doctrine of Russia, The region's economy scholar, Issue No. 2/2012,28.10.2016,11:05, Avlaibale at:
http://cyberleninka.ru/article/n/o-doktrine-energeticheskoy-bezopasnosti-rossii.

[(4)]Jack D. Sharples, "Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU",Environmental poltics,vol.n4,2013, p685.

[(5)]Ibid,p 686.

[(6)]Ibid.

[(7)]Sm, Senderov, "strategy to ensure energy security in Russia, Institute of power systems", (2016/10/29,11:55,Avaliabale at:
http://www.proatom.ru/modules.php?name=News&file=article&sid=4532.

[(8)]Ministry of industry and energy Russia ,The concept of energy strategy of Russia for the period until 2030,institute for energy strategy ,Moscow,2007,p p34-35.

[(9)]فلادميرتشيجوف، "روسيا والاتحاد الأوربي عشرون عاماً". ترجمة: أديب فارس،مجلة الأحداث السياسة الدولية،وزارة الخارجية الروسية، عدد 4، سنة 2014، ص 30.

[(10)]International Energy Agency," Efficiency policy priorities- Ukraine",19.11.2016,Avaibale at:
https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/EEPPUkraine4dec2015.pdf.

[(11)]Columbia spia journal**,** "Domestic Networks and Energy Security Strategy in Ukraine",29.06.2017,10:09,Avalaibale at:
https://jia.sipa.columbia.edu/poisoned-gas-domestic-networks-energy-security-strategy-ukraine.

[(12)]Ibid.

[(13)]National Institute for Strategic Studies," National security strategy of ukraine 2020",20.11.2016,09:05,Avalaibale at:
http://www.niss.gov.ua/public/File/2015_table/Draft_strategy.pdf,p01.

[(14)]Ukraine president, About national security and Defense Council of Ukraine dated 6 may 2015 ",20.11.2016,08:30,Avalaibale at:
http://www.president.gov.ua/documents/2872015-19070.

[(15)]Ibid.

[(16)]Austrian Energy Agency draft, "Ukraine's energy policy:Security and competitiveness", White Book , (2014), 20.11.2016,9:50,Avalaibale at:
http://www.enercee.net/fileadmin/enercee/images2016/Ukraine/Energy_strategy_2035_eng.pdf,p02.

[(17)]JurgisVilemas, "Energy Policy of Lithuania in 1990-2010 and Projections for the Future", International Association for Energy Economics ,(Fourth Quarter 2010) ,12 .03.2016,10:03,Avalaibale at:
https://iaee.org/en/publications/newsletterdl.aspx?id=117,pdf,p36.

[(18)]Steven Woehrel, Op.Cit,p12.

[(19)]JurgisVilemas, Op,cit,pp38-39.

[(20)]Ibid,40.

(21)Economist Magazine ,"European energy security conscious uncoupling",April 2014,29/06/2017,11:03,Available at:
http://www.economist.com/news/briefing/21600111-reducing-europes-dependence-russian-gas-possiblebut-it-will-take-time-money-and-sustained.

(22)Gazprom and Wintershall asset swap, "WIEE: in Bulgaria",26.03.2017,11:05, Availabale at:
https://www.wiee.ch/bulgaria.html.

(23)Bulgaria Ministry of Economy and Energy, (2011), National Security Strategy of the Republic of Bulgaria2011.26.03.2017,12:03,Avalaibale at:
http://www.mi.government.bg/files/useruploads/files/national_strategy1.pdf ,p 32.

(24)Richard Lynch, An Energy Overview of the Republic of Hungary, February 11, 2003,29.03.2017,Avalaibale at:
http://www.geni.org/globalenergy/library/national_energy_grid/hungary/EnergyOverviewofHungary.shtml.

(25)Encyclopedia, "Bulgaria", Worldmark Encyclopedia of Nations,29.03.2017,Avalaibale at:
http://www.encyclopedia.com/places/spain-portugal-italy-greece-and-balkans/bulgarian-political-geography/bulgaria.

(26)StowarzyszenieEkologiczne, Hungarian Energy Policy An assessment , Budapest 3 November 2015,29.03.2017, Available at :
https://www.levego.husitesdefaultfileshungarian_energy_policy-honlapra.pdf,p03.

(27)HonorataNyga – Łukaszewska, "Poland's Energy Security Strategy", Journal of Energy Security, March 2011 Issue, 29.03.2017,Avalaibale at:
http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=279:assessing-polands-energy-security-strategy&catid=114:content0211&Itemid=374.

(28)Ibid,.

(29) Alexander Metelitsa,"Oil and natural gas sales accounted for 68% of Russia’s total export revenues in 2013",29/06/2017,Available at :
http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=17231#.

*

(30)فلادميرتشيجوف، "روسيا والإتحاد الأوربي عشرون عاماً"، مرجع سابق، ص 31.

(31)M.Svzdykov, "The geopolitical conflicts in Central Asia: the evolution of interests of external forces and regional", security issues in the region,08.11.2016,11:05,Avalaibale at:
http://ia-centr.ru/archive/public_details9068.html?id=317.

(32)Ibid.

(33)Alexander Metelitsa,"Oil and natural gas sales accounted for 68% of Russia’s total export revenues in 2013,Op,cit.

(34)Ibid.

(35)The Shanghai Cooperation Organisation, "DEVELOPMENT STRATEGY OF THE SHANGHAI COOPERATION ORGANIZATION UNTIL 2025",10.59, 31.12.2017, Avalaibale at:
http://eng.sectsco.org/load/200162/.

(36)Stratfor analysis, Russian Energy, Part 3: Setting a Future Course, Special Series: Russian Energy,17October ,2012, 29.07.2017, Avalaibale at:.
https://worldview.stratfor.com/article/russian-energy-part-3-setting-future-course.

(37)Andreas Goldthau,Op,Cit,p38.